جامعة الشهيد حمة لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات

في

مقياس تقييم الأداء البنكي

إعداد : الدكتورة كريمة حبيب

سنة ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي

السنة الجامعية: 2021-2022

برنامج المقياس:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء وتقييم الأداء

المحور الثاني: الأداء البنكي ومداخل تقييمه

المحور الثالث: تقييم الأداء البنكي باستخدام النسب المالية.

المحور الرابع: نموذج العائد على حقوق الملكية «Dupont»في تقييم أداء البنوك

المحور الخامس: معيار كاملز «CAMELS» في تقييم الأداء البنكي

المحور السادس: دور بطاقة الأداء المتوازن«BSC» في تقييم الأداء البنكي

المحور السابع : مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كمدخل لتقييم الأداء البنكي

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء وتقييم الأداء

يعد مفهوم الأداء من المفاهيم الجوهرية في منظمات الأعمال بصورة عامة والمنشآت المصرفية بصورة خاصة لأن من خلاله يمكن إعطاء صورة شاملة وكاملة عن سير أنشطة منظمة الأعمال على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، وسنتناول من خلال هذا المحور مفهوم الأداء خصائصه وميادينه بالإضافة إلى قياسه وتقييمه.

أولا- مفهوم الأداء:

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها خاصة في العلوم الانسانية والاجتماعية، ومن بين المصطلحات التي لم تلق تعريفا واحدا وشاملا مصطلح الأداء، فعند استعراض الأدبيات التي تناولت الأداء وحاولت أن تعطي مفهوم محدد له نجد أن هناك اختلاف في وجهات النظر بشأن تحديد المعايير والمؤشرات الخاصة بالأداء والتي يجب استخدامها نظرا لأن الأداء متعدد الجوانب والأبعاد من جهة وتداخله **و اقترانه بالفعالية والكفاءة والمردودية والإنتاجية** من جهة أخرى وهو ما يفسر اختلاف الباحثين في تحديد مفهومه، والأداء لغة هو ترجمة اللفظ اللاتيني «performe» والتي اشتقت منها اللفظة الإنجليزية «performance» والتي تعني " إنجاز العمل" أو" الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه"

إن الاختلاف في تحديد مفهوم الأداء يبرز من خلال تنوع المعايير والأهداف المعتمدة في دراسته وقياسه، فهناك من الباحثين من يعرف الأداء بأنه: " **انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها" «Eccles,1991»**، كما عرفه كل من« **Miller & Bromiely,1990» على أنه : " انعكاس للطريقة التي تستخدم فيها المنشأة لمواردها البشرية والمادية وبالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها**، وعرف «Kotler & Groy,1999» على أنه :**"مقابلة أداء المنظمة بأداء منافسيها للتعرف على نقاط القوة و الضعف للحد منها ومعالجتها** وعرفه «Fred,2001» على أنه: **"مقارنة النتائج الحقيقية بما هو مخطط"**. كما عرف الأداء من وجهة **نظر القانون** بأنه "أداء الفعل المطلوب المحدد بموجب العقد"، وأن كل طرف من أطراف العقد ملزم بأداء التزامه استنادا للبنود المنصوص عليها،

نستنتج مما تقدم أن الأداء يمثل **"نشاط شمولي مستمر يعكس نجاح الوحدة الاقتصادية واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها و انكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها الوحدة الاقتصادية وفق لمتطلبات نشاطها، على ضوء الأهداف طويلة الأمد."**

ثانيا- خصائص الأداء:

1) **الأداء مفهوم واسع الاستعمال:** لقد تنوع مفهوم الأداء بتنوع الجماعات والأفراد الذين يستخدمونه، فبالنسبة لمدير المؤسسة الأداء يعني المردودية والقدرة على المنافسة، بالنسبة للموظف فهو يعني مناخ العمل، اما بالنسبة للعميل فيعبر عن نوعية المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة، وبالتالي فالأداء مسألة إدراكية تختلف من فرد لأخر.
2) **الأداء مفهوم متطور:** إن مكونات الأداء تتطور عبر الزمن، فالعوامل التي تتحكم في نجاح المؤسسة في مرحلة دخول السوق قد تصبح غير ملائمة ليقاس الأداء بها بالنسبة للمؤسسة تمر بمرحلة النمو أو النضج، هناك توليفة من العوامل الاجتماعية والتقنية والمالية والتنظيمية تكون فعالة في موقف معين دون أن تكون كذلك في آخر، والتوليفات متعددة وتتغير عبر الزمن.
3) **الأداء مفهوم ثري بالمكونات:** الأداء عبارة عن مجموعة من المكونات منها التي تكمل بعضها البعض والتي قد تكون متناقضة، يظهر هذا التناقض مثلا عندما يسعى المسؤولون إلى تحقيق هدف تخفيض التكاليف والسعي في نفس الوقت إلى تحقيق هدف جودة المنتجات والحفاظ على الروح المعنوية للأفراد بصفة مستدامة ، إن هذه المكونات ليست على نفس الأهمية، وإذا بقي البعد الاقتصادي هو المسيطر في مرحلة معينة من تطورها أو تحت تأثير شخصية مديرها يمكن أن تعطي الألوية لبعد معين دون الأبعاد الأخرى فالأداء نظام متعدد الأبعاد، وبالتالي من الضروري التمثيل متعدد لأبعاد هذا المفهوم .
4) **الأداء مفهوم ذو أثر:** يؤثر أداء المنشأة على سلوكيات القادة الإداريين، فإذا كانت النتائج المحققة بعيدة عن الأهداف المسطرة فإنه يجب عليهم إعادة النظر في البرامج والخطط وحتى في الخيارات الاستراتيجية، لذلك فمعرفة مستوى الأداء عن طريق تقييمه يهدف إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية لبلوغ الأداء المستهدف..

ثالثا - ميادين الأداء:

لقد حدد 1986» «VanKatraman & Ramanujan مجالات أداء الأعمال في ثلاث ميادين رئيسية تتمثل فيمايلي:

1) ميدان الأداء المالي؛ 2) ميدان الأداء المالي والتشغيلي (أداء الأعمال)؛ 3) ميدان الفاعلية التنظيمية؛

والشكل رقم (01) يوضح حدود وميادين أداء الأعمال.

الشكل رقم (01): ميادين أداء الأعمال حسب «VanKatraman & Ramanujan,1986»

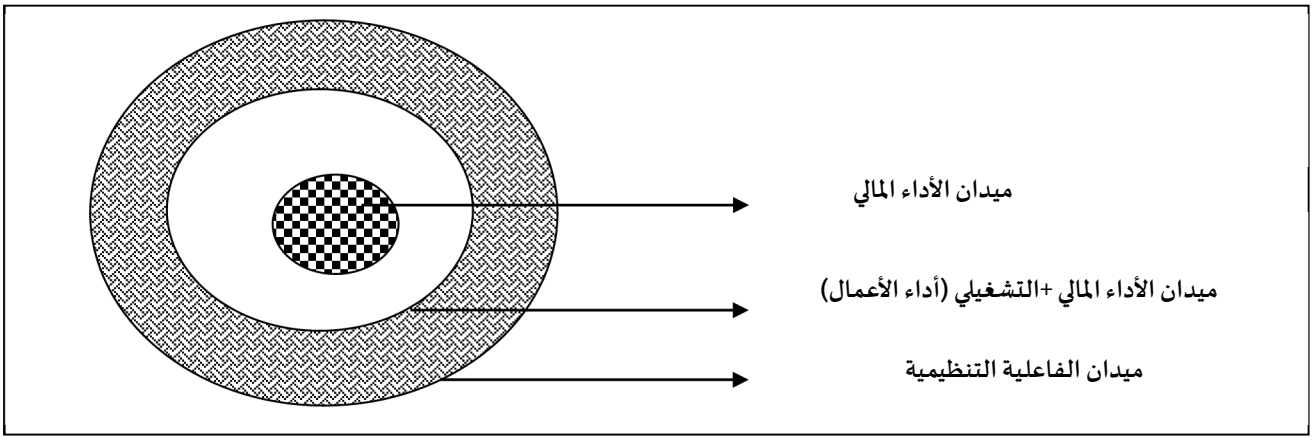

1)- ميدان الأداء المالي:

وهو الميدان المتعلق بالجانب المالي و يعرف «Gladstone,1988» الأداء المالي بأنه: "وصف وضع المنشأة حاليا وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات المطلوبات وصافي الثروة"، وتستخدم لقياسه **النسب والمؤشرات المالية** كالسيولة والربحية وغيرها من النسب التي تتيح للمنشأة الاقتصادية معرفة نقاط قوتها وضعفها فضلا عن معرفة موقعها السوقي مقارنة بالمنشآت الأخرى المنافسة، ويشير هذا الميدان إلى المفهوم الضيق للأداء في منظمات الأعمال لأنه يهتم بالمخرجات المتحققة من الأهداف الاقتصادية للمنشآت.

2)- ميدان الأداء المالي والتشغيلي (أداء الأعمال):

وهو المفهوم الذي يجمع بين الأداء المالي والتشغيلي اللذان يمثلان جانب الكفاءة التي تقوم أساسا على التوجه نحو تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة وفي المجالات التي تعطي أكبر المردودات، يأخذ هذا الميدان بعين الاعتبار مؤشرات وأبعاد عملياتية(تشغيلية) كهيكل السوق، جودة المنتوج، فعالية عمليات التسويق، هيكل المنشأة، عملية الابتكار في المنتجات، رضا الموظفين ورضا العملاء وغيرها من الأبعاد الفرعية التي ترتبط بمستوى أداء عمليات المنشأة الاقتصادية كافة وهذا ما يظهر للإدارة الصورة الحقيقية للأداء الذي لا تستطيع المؤشرات المالية الإفصاح عنه بصورة دقيقة.

3) ميدان الفعالية التنظيمية:

حسب الشكل (2) فإن مجالات الأداء المالي والتشغيلي هي مجموعات فرعية من الفعالية التنظيمية التي تعد المفهوم الأوسع والأشمل لميادين الأداء، ويرتبط هذا الميدان من أداء الأعمال بأصحاب المصلحة التنظيمية.

تبرز أهمية مفهوم الفعالية التنظيمية في قياس أداء المنظمات من خلال تعدد أهداف المنظمة وتعارضها أحيانا. وتقاس ضمن البيئة الداخلية على أساس درجة تحقيق أهداف المنظمة المتعلقة بحجم المبيعات، الحصة السوقية، الأرباح. أما ضمن البيئة الخارجية فتقاس على أساس قوتها التنافسية المستندة على درجة قبول منتجاتها وخدماتها ودرجة استيعابها للتطور والابداع التكنلوجي ومدى تحسسها للتقلبات الاقتصادية وقدرتها على اتخاذ ردود أفعال اتجاهها.

رابعا- قياس الأداء:

يعتبر قياس الأداء من الخطوات الهامة والأساسية في الرقابة الاستراتيجية ويبنى على جمع المعلومات التي تمثل الأداء الفعلي للنشاط أو الأفراد. وهو تحديد مقدار نتائج المنشأة وهو المرحلة الأولى من مراحل عملية الرقابة.

خامسا-تقييم الأداء:

مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا ويبين أهم الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علميا وعمليا بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ويرفع من كفاءة العاملين.

فهو قياس أداء الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية السنة المحاسبية التي عادة تكون سنة تقويمية واحدة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج، واقتراح الحلول المناسبة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.

أسئلة للمراجعة :

- **عرف المفاهيم التالية باختصار: الكفاءة، الفعالية، المردودية، الإنتاجية وحدد علاقتها بمفهوم الأداء؟**
- **للأداء 3 ميادين تحدد حدوده و أبعاده، وضحها مع الرسم؟**

المحور الثاني: الأداء البنكي ومداخل تقييمه

أولا-تعريف الأداء البنكي:

هو مجموع الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق أهدافها.

ثانيا -محددات الأداء البنكي:

إن الأداء البنكي يعتبر دالة تابعة للعديد من المحددات التي تؤثر فيها سلبا أو إيجابا وتتعدد المحددات المؤثرة في أداء البنوك لتجارية لتشمل على ما يلي:

I. المحددات المالية: من أهم المحددات المالية:

1) رأس المال: يمكن القول إن وظائف رأس المال[1] في البنوك لها سمة معينة تختلف عن بقية المنشآت. حيث يعتبر هذا المتغير أحد محددات القرارات المالية التي يقوم البنك باتخاذها، لهذا يعتبر سلامة وقياس رأس مال في البنك أحد العوامل الحاكمة للأداء في البنوك ومن أولى مهام إدارة البنك ولذلك فإن كفاية رأس المال تحدد حجم الأموال التي يتم توظيفها في الأنشطة الاستثمارية وتحليل احتمالية المخاطر على هذه الاستثمارات، كما أن حجم رأس المال يجب أن يكون كافيا لامتصاص الخسائر.

2) إدارة السيولة: نظرالطبيعة نشاط البنوك ولمجابهة أي نقص محتمل في السيولة يستوجب على البنوك الاحتفاظ بمعدلات مقبولة من السيولة وفي المقابل فإن الاحتفاظ بمقادير مرتفعة من السيولة أكثر من اللازم يؤدي إلى خسارة الفرصة البديلة للحصول على الأرباح واستثمار السيولة المحتفظ بها من خلال استغلال الأمثل للموارد المالية في البنوك الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على وضعها التنافسي وبشكل ينعكس سلباعلى الأرباح ومن ثم على الأداء والقيمة السوقية للبنوك. لهذا يستوجب على الدوام أن تدار السيولة بكفاءة عالية حتى يمكن تخفيض مخاطرها إلى أقل حد ممكن.

3) المخاطر البنكية: تحتمل الأنشطة المصرفية مخاطر لا تعد ولا تحصى أهمها: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر سعر الفائدة، وغيرها، ويتمثل دور إدارة المخاطر في إيجاد الحلول والإجراءات التي تعمل على تقليل المستوى المطلق للمخاطر أي إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها.

ونظرا لكون إدارة المخاطر لا تعني عدم مواجهتها لأن عدم التعامل مع المخاطر معناه عدم الحصول على العائد المتوقع، فإن عملية تقييم الأداء البنكي التي تتسم بالموضوعية يجب أن تشمل المفاضلة بين العائد والمخاطرة، وأبر مؤشر يوضح هذه المفاضلة في قياس الأداء البنكي هو معدل العائد على حقوق الملكية.

II. المحددات الاقتصادية:

1) السياسة النقدية: يمتلك البنك المركزي سلطة فرض أدوات السياسة النقدية من نسبة احتياطي قانوني وعمليات سوق مفتوحة والتي تؤثر على قدرة البنوك على الإقراض ومنح الائتمان التي تمثل العمود الفقري لتوليد العوائد، فالأداء البنكي يتأثر بالقيود الرقابية التي تنظمها تشريعات وقرارات البنك المركزي خاصة في تحديد الحد الأقصى للائتمان الممنوح للقطاع معين أو لجهة مقترضة واحدة أو الحد الأقصى للائتمان للمجموعات المترابطة من المقترضين وحدود التعامل في النقد الأجنبي وغيرها من الإجراءات الرقابية.

2) **مرحلة الدورة الاقتصادية:** تعتبر دورات الأعمال هي خلاصة تفاعل القوى اقتصادية الناتجة من السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الدول سواء تعلقت تلك السياسات بالسياسة النقدية أو المالية أو التجارية والتي تؤثر بدورها على مستوى الأنشطة البنكية وبالتالي التأثير على أداء البنوك وذلك في ضوء مرحلة الدورة الاقتصادية من التوسع –قمة الدورة- الانكماش-قاع الدورة.

---

[1] رأس المال في البنك هو عبارة عن مجموع ما يحصل عليه البنك من المساهمين مضاف إليها الاحتياطات والأرباح المحتجزة والمخصصات ويلعب رأس المال في البنك دور أساسي لحماية المودعين من احتمالات الإفلاس وكذلك تمكين البنك من تحمل الخسائر غير المتوقعة والقدرة على امتلاك أصول ثابتة جديدة مما يعزز ثقة الجمهور وثقة الدائنين، وله دور أساسي لتمويل النشاط الاقراضي والاستثماري للبنك خلال الفترة الأولى من نشأته، كما يعتبر وسيلة للحصول على رخصة التنظيم والتشغيل قبل الحصول على الأموال من مصادر أخرى،

إن حالة عدم الاستقرار تعني المزيد من المخاطر التي تقابل حالات عدم التأكد التي تواجه البنوك خاصة في القروض عالية الحساسية لمستوى النشاط الاقتصادي كقطاعات مثل قطاع السياحة وبالتالي فإن عدم استقرار الاقتصادي ينعكس بدوره على عدم استقرار الأداء البنكي وبذلك يجب على البنوك بذل جهد في التنبؤ بدورة الأعمال لما لذلك من عوائد ناتجة من تغير مستويات الأداء.

3) **التضخم:** يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى انخفاض القيمة الحقيقية للعوائد طويلة الأجل أي انخفاض القيمة الحقيقية لكل من الودائع المصرفية للأفراد والمشروعات والاحتياطيات النقدية للجهاز المصرفي، كما يؤدي إلى الحد من توقيع عقود مالية طويلة الأجل وتثبيط حماس المؤسسات المالية الوسيطة لتقديم تمويل طويل الأجل من أجل تكوين رأس المال المادي، وكذلك يؤدي الارتفاع في معدل التضخم إلي زيادة تكلفة الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة مما يؤدي إلى قيام الأفراد والمشروعات بتحويل النقود إلى سلع حقيقية الأمر الذي يضر بأداء القطاع المصرفي.

4) تقلبات سعر الصرف: إن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية والبنوك مع العالم الخارجي، بنوعيها العينية مثل: التصدير والاستيراد والمالية مثل: (الاقتراض، تحويلات الأموال...)، والتي يتم تسويتها بعمليات الصرف التي لا تخلو من مخاطر التقلبات في أسعار العملات الأجنبية وخاصة في فترات عدم الاستقرار النقدي حيث تؤثر هذه المخاطر على أنشطة عدة، وبالتالي فكل العمليات التجارية التي يقوم بها البنك مع العالم الخارجي وتكون فيه أسعار صرف العملات الأجنبية هي أداة التسوية بين هذه العمليات فإنها تتعرض وبشكل مباشر لخطر التقلبات في أسعار الصرف، وإن لم يتخذ البنك تدابير لتدنية هذه المخاطر بالطرق المعروفة مثل التقنيات الداخلية والخارجية لتغطية خطر الصرف وعقود خيار الصرف وعقود المبادلة وغيرها، فإنها ستؤثر سلبا على أداءه وخاصة وإن كانت المعاملات بمبالغ ضخمة.

III. المحددات الإدارية: تتمثل المحددات الإدارية في مجموعة العناصر التالية:

1) **فعالية التخطيط الاستراتيجي:** يعرف التخطيط الاستراتيجي المصرفي بأنه النشاط الإداري المرتبط بعملية تحديد الأهداف الرئيسية التي تسعى إدارة البنك إلى تحقيقها وتحديد أساليب التصرف البديلة التي يمكن بواسطتها الوصول إلى تلك الأهداف بأحسن الوسائل وأقل التكاليف، وينطوي ذلك على عملية عقلانية تستهدف دراسة وتحليل كل من هذه الأساليب وتقييمها على أساس مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف بما يؤدي في النهاية إلى اختيار الأسلوب (الأساليب) الأنسب. من هذا المنطلق، فإن تطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال يؤدي إلى زيادة فعالية عمليات الاستثمار بالبنوك وتوجيه الموارد المتاحة بكفاءة عالية، وهذا ما ينعكس على أداء البنوك

2) **التدريب:** [2] يعتبر الموارد البشرية عنصرا أساسي لنجاح المؤسسات الاقتصادية باختلاف نشاطاتها، ولا شك أن البنوك كغيرها من المؤسسات تحتاج لعمليات تدريب العنصر بشري فيها بما يوائم وطبيعة النشاط المصرفي وحجم التحديات والمخاطر التي تواجهها، فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يظل العامل البشري وراءها. ومن أجل مسايرة أحدث ما وصل إليه العلم في مجال التكنولوجيا المصرفية ينبغي تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم لاستيعاب التطورات في مجال الخدمات المصرفية بما يحقق تحسين مستوى تقديم الخدمة المصرفية وأفضل استخدام للمورد البشري في البنوك، والذي ينعكس في نهاية المطاف على أداء وربحية البنك.

IV. - المحددات التكنلوجية (البنية التكنلوجية للبنك):

تعد **البنية التكنلوجية** للبنك التجاري أحد أعمدة الأداء المصرفي، لأن التقدم التكنولوجي أدى إلى ثورة في مجال إدارة الخدمات المصرفية، فالتكنولوجيا في البنوك لا تقوم فقط بتحسين الخدمات المصرفية الحالية، ولكنها أيضا مصدر لكثير من الخدمات المصرفية الجديدة، لأنها فتحت المجال لقطاع كامل وجديد من الخدمات منها، وأدخلت نوع جديد من الصيرفة وهو الصيرفة الإلكترونية، وبالتالي فإن كفاءة وفعالية شبكة المعلومات الداخلية للبنك أحد العوامل المؤثرة في مستوى تنافسية البنك في ظل البيئة المصرفية المعاصرة وبالضرورة أداؤه.

[2] التدريب عبارة عن نشاط منظم يركز على الفرد لتحقيق تغيير في معارفه ومهارته وقدراته، لمقابلة احتياجات محددة في الوضع الحاضر أو المستقبلي في ضوء متطلبات العمل الذي يقوم به.

ثالثا- مفهوم تقييم الأداء البنكي:

هو "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المالية والمحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة ".

رابعا- أهمية تقييم الأداء البنكي:

تحضى عملية تقييم الأداء في المصارف بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات مختلفة ومتعددة يمكن إجمالها بالآتي:

1) يوضح تقييم الأداء قدرة البنك على تنفيذ الأهداف المخططة من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها؛
2) يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالبنك لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية وموضوعية، فضلا عن أهمية هذه المعلومات للأطراف الخارجية؛
3) يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والفروع المختلفة وهذا بدوره يدفع لتحسين مستوى أداء البنك.
4) توضح عملية تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها؛
5) يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد البنك؛
6) يقدم إيضاحا للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه جهودهم لتحقيق الأداء المستهدف.
7) يكشف تقييم الأداء عن مدى إسهام البنك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة.

خامسا- الجهات المستفيدة من تقييم الأداء البنكي:

تكملة لأهمية الأداء المصرفي فهناك من يربط ويؤكد على هذه الأهمية من خلال الجهات المستفيدة التي عادة ما تكون من داخل البنك وخارجه، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): الجهات المستفيدة من تحليل الأداء المالي في البنوك

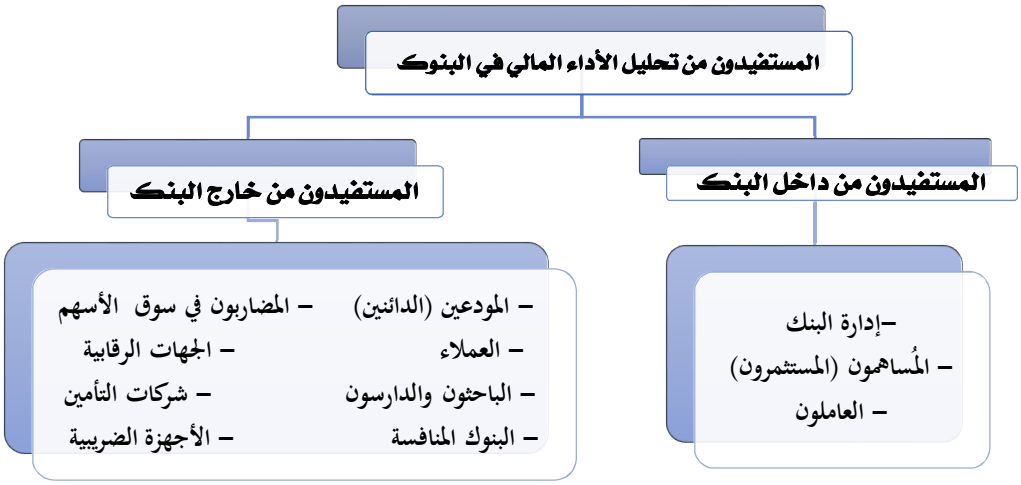

أ- **المستفيدون من داخل البنك:**

1. **ادارة البنك**: تهتم إدارة البنك بكل جوانب المركز المالي للبنك خاصة وأن الإدارة تعمل على تحقيق مصلحة الملاك في تعظيم الربحية وكذا مصلحة الدائنين في الحصول على سيولتهم عندما يحين أجل الاستحقاق، وتقييم الأداء يزود إدارة البنك بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات التي تساعد على توضيح الأوضاع في البنك.

2. **المساهمون**: يهتم المساهمون في أي وحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في البنك، فهم يبحثون عن الاختيار بين الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكونها أو يتخلون عنها لذلك يفيد تقييم الأداء المساهم في تقييم هذه الجوانب، وكذلك المساهم المرتقب الذي يريد معرفة ما إذا كان من الأفضل له شراء أسهم البنك أم لا.
3. **العاملون في البنك:** من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للبنك للتأكد من سلامته ومتانته لأن في ذلك اطمئنان على استقرارهم الوظيفي، كما يهمهم أن يكون البنك قادرا على الاستمرار في دفع رواتب جيدة وحوافز مجزية.

ب-المستفيدون من خارج البنك:

إن كل طرف من الأطراف المذكورة في الشكل السابق بحاجة للمعلومات التي تستخرج من تحليل الأداء المالي للبنك **فالمودعون** باعتبارهم دائني البنك يمكنهم تقييم الأداء من التعرف على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قبلهم عندما يطلب منه ذلك، أما **المقترضون** فيحتاجون للتعرف على مدى قدرة البنك على منحهم الائتمان، أما الجهات الرقابية مثل **البنك المركزي** فتهتم بالتعرف على مدى سلامة المراكز المالية للبنوك وهياكلها التمويلية ومدى التزامها بالنسب والمعايير الاحترازية والسقوف المفروضة من قبله مثل نسبتي الاحتياطي القانوني والسيولة حتى تتمكن من حماية البنك من أي تعثر مصرفي محتمل يمكن أن تنتقل عدواه إلى باقي الجهاز المصرفي، وكذا **الاجهزة الضريبية** التي يهمها معرفة قدرة البنك على دفع الضرائب.

سادسا-مداخل تقييم الأداء البنكي:

لغرض تقديم صورة واضحة عن المداخل التي يمكن من خلالها تقييم أداء البنوك فقد تم تبويبها إلى:

I. المداخل المالية لتقييم الأداء:

تتناول هذه المداخل عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية من زاوية الحركة المالية للأداء والتي تظهر في القوائم المالية للبنك، والمداخل المالية نوعان هما:

1) **مدخل النسب المالية: يعد** التحليل باستخدام النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة أداء البنوك وتقيمها، والنسب المالية أو المؤشرات المالية أو المعدلات المالية، كلها تعطي المعنى نفسه. وهي العلاقة بين بنود الميزانية بعضها بالبعض الآخر أو لبعض بنود قائمة الدخل بقصد الكشف عن نواحي الضعف أو القوة في أداء البنوك.

2) **مدخل القيمة المضافة:** يوفر مدخل القيمة المضافة مؤشر هام وأساس لتقييم الأداء في البنوك ا، وتنطلق أهمية القيمة المضافة أكما يطلق عليها بـ«القياس المالي للإنتاجية» من قدرتها على قياس المجهود الإنتاجي الذي يسهم به البنك التجاري باستخدام جميع موارده في سبيل تحقيق هدف المخرجات وذلك بتظافر عوامل الإنتاج في مجال النشاط الذي يعمل فيه البنك. وتعد إنتاجية الوحدة النقدية من كلفة الموجودات الثابتة وانتاجية الوحدة النقدية من التسهيلات المصرفية أو القروض من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء البنوك ضمن مدخل القيمة المضافة.

II. مداخل الفعالية في تقييم الأداء:

يقصد بالفعالية استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل لتحقيق الأهداف المخطط لها وتشتمل مداخل الفعالية لتقييم الأداء في البنوك على مداخل رئيسية عدة:

1) **مدخل الأهداف:** يركز هذا المدخل على عنصر الهدف بوصفه مؤشرا رئيسيا للفعالية وبالتالي فإن الأداء السليم يتحقق إذا ما نجح البنك في تحقيق الأهداف المتاحة له.

2) **مدخل العمليات الداخلية:** يهتم هذا المدخل بتقييم العمليات والأنشطة والفعاليات الداخلية للبنك والتي تتمثل في:

3-1- عمليات الابداع: تقاس عن طريق العلاقة النسبية بين مصاريف المدخلات المستخدمة في عملية البحث والتطوير ومخرجات هذه العملية.

3-2- عمليات التشغيل: تركز هذه العمليات على الكفاءة والتنسيق والتوقيت في تسليم الخدمات للزبائن فهي تبدأ من وقت تسليم تلك الأوامر وهناك معايير عدة يتم في ضوئها قياس عمليات التشغيل وتقييمها منها: زمن المخرجات، الكلفة المعيارية لوحدات المنتوج وجودة الخدمات المصرفية.

3-3. عمليات خدمات ما بعد التسليم: تقاس بعدد مرات الخدمة مقدمة للزبائن خلال مدة الضمان وكذلك بعدد دورات تدريب الزبائن على كيفية استخدام الخدمات المصرفية المقدمة لهم.

3) **مدخل أصحاب المصالح:** يقوم هذا المدخل على افتراض أن أصحاب المصالح أو الجهات المستفيدة يتنافسون للحصول على موارد البنوك وكل بحسب احتياجاته مما يخلق نوعا من التعارض وبذلك فإن تقييم الأداء بحسب هذا المدخل ينطلق من قدرة البنك على إرضاء الجهات المستفيدة وتقليل التعارض بأداء متوازن بين احتياجات المستفيدين ومصالحهم.

III. المداخل العامة لتقييم الأداء: يمكن تقسيمها إلى:

1) **مدخل تقييم المجالات الرئيسية:** يستهدف هذا المدخل تقييم المجالات الرئيسية للنشاط البنك التجاري أولا ثم يجري عملية تقييم لتلك المجالات ثانيا، وأهم هذه المجالات هي الربحية، الأهداف وأداء العاملين والخدمات والحصة السوقية ورضا الزبائن.

2) مدخل قواعد المقارنة: يمكن النظر إلى عملية تقييم الأداء البنكي من خلال عمليات المقارنة بين أداء البنك التجاري مع أداء بنوك تجارية أخرى تمتاز بالأداء السليم وهناك نوعان لقواعد المقارنة:

2-1- قواعد المقارنة الداخلية: ويعني ان عملية المقارنة في إطار نشاط البنك نفسه وعملياته أو مقارنة نشاط فرع من البنك مع نشاط فرع آخر من فروع البنك.

2-2- قواعد المقارنة الخارجية: ونعني بها ان تتم عملية المقارنة بين أداء البنك التجاري محل التقييم وأداء البنوك التجارية المنافسة له.

3) **مدخل بطاقة الدرجات المتوازنة:** هي نظام لتقييم الأداء يتضمن محاور رئيسية يتم تحديدها وفقا للأهداف والمقاييس الخاصة بكل محور من محاور البطاقة وتشمل على 4 محاور رئيسية هي: المحور المالي، محور الزبائن، محور العمليات الداخلية، محور النمو والتعلم.

أسئلة للمراجعة:

- ماهي المؤشرات المهمة للكل جهة من الجهات المستفيدة من تقييم الأداء البنكي؟
- ابحث عن الفرق بين تقييم الأداء الكلي وتقييم الأداء الجزئي؟

المحور الثالث: تقييم الأداء البنكي باستخدام النسب المالية

Financial **ratio analysis»**

تهتم النسب المالية[3] بقياس جزئي لجانب من جوانب الأداء المالي، وفي ظل هذا الاتجاه لا يوجد ترابط ومنهجية منظمة لقياس مناطق القوة والضعف في الأداء ، فجودة تقييم الأداء اي تعتمد على ما يتمتع به المحلل المالي من خبرة في تحديد العلاقات المتباينة بين تلك النسب، حيث يعتبر التحليل المالي بطريقة النسب المالية من أهم وأقدم وسائل المستخدمة في دراسة المركز المالي للبنوك وتقييم مستويات أدائه.

I. تعريف النسب المالية (المؤشرات المالية):

والمقصود بالنسبة المالية **تعبير رياضي عن علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية المعدة عن المدة ذاتها، وتأخذ هذه العلاقة شكل كسر عادي، أو كسر عشري، أو نسبة مئوية، وقد تكون البنود المنسوبة لبعضها بعضا من الجانب ذاته في القائمة المالية، أو من جانبين مختلفين من القائمة ذاتها، أو أن ينتمي كل منها لقائمة تختلف عن الأخرى** ولكن العبرة ليست في صياغة النسبة وشكلها بقدر ما يكون الاهتمام بمدلولات هذه النسبة ومدى أهليتها في أعطاء مؤشرات صائبة تساعد على تقييم وضع البنك واتخاذ القرارات المناسبة أي يجب أن تفسر وتستخدم بعناية حتى تكون مفيدة.

II. هيكل النسب المالية

من المعلوم أن هناك عدد كبير من النسب المالية المستخدمة في الكشف عن الأداء البنكي، ومن المتعارف عليه فان أغلب الدراسات في هذا المجال تصنف تلك النسب إلى مجموعات رئيسية أهمها:

أولا - مجموعة نسب الربحية «Profitabitability Ratios »:

تقدم نسب الربحية صورة عن درجة النجاح في خلق الثروة للمالكين وهي أدوات بديلة عن مؤشرات السوق لقياس الأداء المصرفي خاصة في البلدان التي لا تتمتع بأسواق مالية نشطة، و تعد أكثر أنواع النسب استخداما وأهمية للمحلل المالي. فهي المحصلة النهائية للحكم على الأداء الكلي للبنك خلال الدورة المالية:

1) **نسبة العائد إلى الأصول « Return on Assets (ROA) »:** [4]

يقيس هذا المعدل كفاءة إدارة البنك في استخدام موجوداته وفعاليتها في توليد الربح من استثماراته بغض النظر عن طريقة تمويل هذه الاستثمارات سواء كانت ذاتية أو عن طريق الاقتراض وتعد هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية البنك وتقاس هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

2) **معدل العائد إلى حق الملكية «Return of Equity (ROE)»:**

يعد هذا المعدل مقياسا لتقييم قدرة البنك على تحقيق عائد مالي من استثمارات المساهمين في البنك، وبعبارة أخرى يعبر عن نسبة العوائد عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين (حقوق الملكية) ويمكن حساب هذا المعدل وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حق الملكية}} \times \mathbf{100}$$

---

[3] لم ينتشر استعمال التحليل المالي بالنسب انتشارا واسعا إلا بعد عام 1930، وذلك على الرغم من أنه كان معروفا قبل ذلك التاريخ بوقت طويل، ويعود سبب هذا الانتشار الواسع للتحليل المالي بالمؤشرات إلى انفصال ملكية المؤسسات عن إدارتها وما تبع ذلك من تشريعات أوجبت نشر البيانات المالية خاصة عن المؤسسات ذات الملكية الجماعية

[4] يدل ارتفاع هذا المعدل على جملة المؤشرات التالية:

- ✓ استخدام المزيد من الأصول في قروض واستثمارات عالية الدخل؛
- ✓ زيادة معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات؛
- ✓ زيادة العمولات ورسوم الخدمة على الموجودات.

3) **مضاعف حق الملكية «Equity Multiplier (EM)»:**

يطلق عليه أيضا مضاعف الرفع المالي Leverage Multiplier (EM)، وتظهر هذه النسبة عدد المرات التي يتضاعف فيها العائد على الأصول بسبب الرفع المالي وهي تشير الى قدرة القرارات المالية التي تتخذها إدارات البنوك بشأن استخدام القروض في هيكلها المالي، أي التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية وفق الصيغة التالية:

$$\text{مضاعف الملكية} = \frac{\text{اجمالي الموجودات}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

4) **معدل العائد على الودائع « Rate of Return on Deposit »:**

يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للبنك بعد دفع الضرائب، ويحسب بالصيغة التالية:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

ثانيا- مجموعة نسب السيولة « Liquidity Ratios »:

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وهناك عدة نسب لقياس السيولة نذكر أهمها:

1) نسبة السيولة القانونية:

تعد نسبة السيولة القانونية مقياسا لمقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية، وتحسب بقسمة الموجودات النقدية وشبه النقدية-التي يمكن تحويلها إلى نقدية دون خسائر- على حجم ودائع البنك.

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الأرصدة النقدية} + \text{الأرصدة شبه النقدية}}{\text{اجمالي ودائع البنك}} \times 100$$

2) نسبة النقدية:

تقيس نسبة النقدية قدرة البنك على مواجهة التزاماته من النقدية المتوفرة في الخزينة ويتم حساب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي ودائع البنك}} \times 100$$

3) نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول «Monetary to Total Asset Ration»:

تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الموجودات في البنك، وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى البنك مما يقلل العائد النهائي المتوقع، ونقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل. وتأتي بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

ثالثا- مجموعة نسب كفاية رأس المال:

يتصف رأس مال البنك التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع، وهذا يؤدي الى ضعف هامش الأمان للمودعين، لذا فإن المحافظة على رأس مال البنك ا يعد أمرا هاما وضروريا لدعم ثقة المودعين حتى يتمكن البنك من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز للبنك، وهناك نسب عديدة تقيس ملاءة (كفاية) رأس المال نذكر منها:

1. **نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الأصول «Owned Capital to Total Assets Ration»:**

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية في تمويل الأصول، وتشكل مؤشرا يأخذ في الحسبان استخدامات الأموال إلا أنه لا يميز بين الأصول من حيث درجة مخاطرها، أي أن هذه النسبة لا تكفي للحكم على مدى متانة رأس

المال الممتلك فتساوي هذه النسبة لبنكين لا يعني أن مودعي هذين البنكين يتعرضان لنفس القدر من المخاطر إذا ما تباينت درجة المخاطر التي تتعرض لها استثماراتهما أو تباينت درجة التقلب في الودائع. وتحتسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية (رأس المال الممتلك)}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

2. نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع«Owned Capital to Total Deposits Ration »:

وتبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على رد الودائع من رصيد حقوق الملكية أي رأس المال الممتلك وتحسب كالآتي:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

3. نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات في الأوراق المالية « Owned Capital to Investment In Financial Papers Ration » :

تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة مخاطر الاستثمار في محفظة الأوراق المالية والتي تنجم عن انخفاض القيمة السوقية لهذه المحفظة وذلك من حقوق الملكية دون أن تمتد آثارها إلى أموال المودعين، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك الى الاستثمارات المالية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية}} \times \mathbf{100}$$

بالإضافة إلى هذه النسب التقليدية لكفاية رأس المال تبرز نسب كفاية رأس المال حسب مقررات بازل

رابعا- نسب توظيف (استثمار) الأموال «Investment ratios»

تستهدف هذه النسب الحكم على كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للبنك وسياسة استخدام الأموال في إطار السياسة المالية والاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، وتقيس هذه المؤشرات العائد الذي حققه البنك نتيجة الاستثمار في كل بند من بنود ميزانية البنك. وأهم هذه النسب ما يلي:

1) معدل توظيف الودائع:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في توظيف الودائع في استثمارات يتولد عنها عائد، وترجع أهمية هذا المعدل لأن الودائع يدفع عنها فوائد صريحة وضمنية، ومالم تستغل استغلالا فعالا فسوف يكون لذلك أثار غير مرغوبة على صافي الأرباح المتولدة وعلى ثروة الملاك بالتبعية.

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{اجمالي الاستثمارات}}{\text{الودائع}} \times 100$$

2) معدل العائد على إجمالي محفظة القروض:

يبين هذا المعدل نسبة الفوائد المتحصلة من نشاط البنك في مجال الاقراض إلى اجمالي القروض، كلما ارتفع المعدل دل على تحقيق عوائد أكبر للبنك.

$$\text{معدل العائد على اجمالي محفظة القروض} = \frac{\text{الفوائد المحصلة من القروض}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100$$

3) معدل العائد على الاستثمار من الأوراق المالية:

يبين هذا المعدل مقدار العائد المحصل عليه في البنك التجاري نتيجة الاستثمار في الأوراق المالية، وانخفاض هذا المعدل يعني انخفاض أهمية الاستثمارات في الأوراق المالية، ويتعين النظر في اعادة تشكيل محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية. ويآتي بالصيغة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار من الأوراق المالية} = \frac{\text{صافي العائد المحصل من الأوراق المالية}}{\text{اجمالي الاستثمارات}} \times 100$$

خامسا- مجموعة نسب السوق المالية:

ينصب اهتمام المستثمرين اللذين يتعاملون في سوق الأوراق المالية على التعرف على الاتجاهات السوقية لأسعار الأسهم، فهم يكونون أقل اهتماما بمؤشرات الـ *ROA* و *ROE* وأهم النسب المستخدمة في قياس الأداء المصرفي المستند الى سوق الأسهم ما يلي:

1) ربحية السهم الواحد « Earning Per Share (Eps) »:

ويوضح نصيب السهم الواحد من الأرباح القابلة للتوزيع، مؤشر مهم للتنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها ومعدلات النمو المتوقع تحقيقها وكذا القيمة الحقيقية والقيمة المستقبلية للأسهم. ويحسب بالصيغة التالية:

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم العادية}} \times 100$$

2) نسبة السعر الى الربحية «Price to Earning (P /E»ratio) :

تعبر هذه النسبة عن السعر الذي يرغب المستثمر دفعه في شراء دينار واحد من ربحية السهم، وتعكس تقدير السوق لكل من أرباح المنشأة المتوقعة في المستقبل والمخاطر الملازمة لهذه الأرباح فعندما يتوقع المستثمرون نمو في الأرباح المستقبلية التي سيتم توزيعها من قبل المنشأة فإنهم يكونون على استعداد لدفع سعر أكبر للسهم الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع هذه النسبة، والعكس صحيح. وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة السعر الى الربحية} = \frac{\text{سعر اخر اغلاق للسهم}}{\text{ربحية السهم الواحد}} \times 100$$

سادسا-مؤشرات جودة الأصول:

تعتبر جودة الأصول عنصر هام في تقييم أداء البنوك، والعامل الأساسي المؤثر في جودة الأصول ككل هو جودة محفظة القروض، حيث تمثل القروض عادة النسبة الأكبر من الأصول وتحمل أكبر قدر من المخاطر المحتملة في البنك، هذا إلى جانب الأوراق المالية والأصول الأخرى، ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس جودة الأصول نذكر ما يلي:

1) نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون:

تعتبر الديون غير العاملة المكون الأساسي لمخاطر الائتمان، ويؤثر ارتفاع نسبة هذه الديون على الأداء المالي والتشغيلي للبنوك وتخفيض كفاءة التكلفة بها، وقد يؤدي إلى إفلاس تلك البنوك، بل وقد تؤثر على النظام المالي للدولة ككل، حيث أسهم ارتفاع نسبة الديون المتعثرة في حدوث الأزمة المالية لدول جنوب شرق أسيا.

$$\text{نسبة القروض المتعثرة} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100\%$$

2) نسبة مخصصات القروض لإجمالي القروض:

توجد علاقة عكسية بين هذه النسبة ومستوى جودة الأصول حيث تعكس مخصصات القروض المقترحة للخسائر المحتملة في محفظة القروض والناتجة بالأساس من الديون المتعثرة.

$$\text{نسبة مخصصات القروض لإجمالي القروض} = \frac{\text{مخصصات القروض}}{\text{اجمالي القرووض}} \times \mathbf{100}\%$$

أسئلة للمراجعة:

- ما المقصود بالتحليل المالي ماهي مصادره وطرقه؟
- ماهي أهم القوائم المالية في البنوك وما هو الغرض من إعداد كل قائمة على حدي؟
- ما هو الفرق بين ميزانية البنك التجاري وميزانية المؤسسة الاقتصادية؟
- ما هو الغرض من حساب نسب السيولة والتوظيف في البنوك؟
- ماهي الأسس الواجب اتباعها عند استخدم النسب المالية؟